

رضي المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها: دراسة على العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة#

Satisfaction of social security subscribers with insured social risks:
study on jordan phosphate mines co

شيرين ابوهريم^{1*}، ومحمد العربي²

Shereen AbuHazeem¹ & Mohammad Al Arabi²

¹ قسم التدريب الميداني، كلية الأميرة رحمة الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

² قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن

¹Department of Field Training, Princess Rahma University College, Al-Balqa Applied University, Jordan. ²Department of Sociology, College of Arts, University of Jordan, Jordan

*الباحث المراسل: shereenabuhazeem@bau.edu.jo

تاريخ التسليم: (2019/10/23)، تاريخ القبول: (2020/2/2)

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى المخاطر الاجتماعية التي يغطيها الضمان الاجتماعي الأردني ومستوى رضي المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها، استخدمت الدراسة المنهج الكمي وكانت الطريقة العامة للدراسة هي: المسح الاجتماعي بالعينة؛ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي الأردني من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، تم اختيار عينة احتمالية (عشوائية طبقية) تبعاً لمتغير نوع المهنة واستخدمت الاستثناء كأداة للدراسة وزرعت على عينة عشوائية مقدارها (151) عاملًا من العاملين في شركة مناجم الفوسفات. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني تعمل على تغطية نوعين من المخاطر الاجتماعية وهي: المخاطر الإنسانية التي تتضمن خطر العجز، والوفاة، والشيخوخة، والأمومة، والمخاطر المهنية التي تشمل على خطر إصابات العمل بما فيها الأمراض المهنية، وحوادث الطريق، وكذلك خطر التعطل عن العمل، وبينت الدراسة وجود درجة متوسطة من الرضى عن تغطية مخاطر العجز والوفاة والشيخوخة بمتوسط حسابي (3.55) وانحراف معياري (0.78)، فيما يتعلق بخطر

البحث مستمد من اطروحة دكتوراه لطالبة شيرين ابو هريم بعنوان "رضي المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها" والتي تم مناقشتها بتاريخ 4 اذار 2019 في الجامعة الأردنية.

الأمومة فقد كانت درجة الرضى مرتفعة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.70)، فيما يتعلق بخطر التعطل عن العمل فقد كانت درجة الرضى متوسطة بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.78)، أما عن إصابات العمل فقد أظهرت الدراسة أن درجة رضى المشتركين عنها كانت متوسطة بمتوسط حسابي 3.33، وانحراف معياري (0.66)، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، تبعاً لمتغير الجنس ومدة الاشتراك بالضمان الاجتماعي والمستوى التعليمي والسن، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، تبعاً لمتغير نوع المهنة، وأوصت الدراسة بالعمل على اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها العاملون في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.

الكلمات المفتاحية: الرضى، المخاطر الاجتماعية، المخاطر الإنسانية، المخاطر المهنية، المنشأة، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

Abstract

Ident tying the social risks covered by the Jordanian Social Security was the main target of this study and the range of subscribers' satisfaction with covering the ensured social risks. The study used the social survey approach. The study population consisted of all the Social Security subscribers working at Jordan Phosphate Mines Company (PLC). A stratified random sample was selected according to the occupation type variable. A questionnaire, used as the study tool was distributed on a random sample of (151) subjects working at the Phosphate Mining Company. The study concluded that the Social Security Corporation in Jordan works on covering two types of social risks: humane risks including the risks of disability, death, aging and maternity, and occupational risks including work injuries, occupational diseases, road accidents, as well as work disruption risks. The study has demonstrated having a medium degree of satisfaction with covering the risks of disability, death and aging with a mean of 3.55, and SD of 0.78. As far as the maternity risks, satisfaction was significantly high with a mean of 3.74 and standard deviation of 0.70. As for work disruption risks, satisfaction degree was medium with a mean of 3.26 and SD of 0.78. The study showed that that the satisfaction degree of subscribers concerning work injuries was medium with a mean of 3.33 and SD of 0.66. The study also showed significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) according to the variables of gender, subscription duration and educational level, the study recommended that work should be made to take pre cautionary procedures to limit social risks which workers at JPMC are exposed to.

Keywords: Social Security Corporation, Satisfaction, Social Risks, Humanitarian Risks, Occupational risk, Corporation.

مقدمة

تتعلق السياسة العامة لمؤسسة الضمان الاجتماعي في دورها الحيوي في تكامل منظومة سياسة الحماية الاجتماعية التي دعت لها كافة قوانين ومعاهدات حقوق الإنسان؛ باعتبار أن الضمان الاجتماعي حق أساسي يساعد على توفير الحماية الملائمة على أساس العدالة وتحقيق التوازن في اقتصاديات الدول والحد من جيوب الفقر والوقوف إلى جانب الفئات الأقل حظاً، هذا وبعد الضمان الاجتماعي أداة لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي للدولة من خلال المساهمة في حزمة من الأهداف الوطنية التي تقدم حزمة متكاملة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ففي الجانب الاقتصادي توفير الحماية الاجتماعية في حالات العجز والوفاة وفي حالات العجز المؤقت، ويسهم في إشاعة بيئة عمل سليمة عدا عن توفير دخل في حالات التعطل عن العمل وفي حالات التوقف المؤقت عن العمل بالنسبة للمرأة والأمومة، وتعتبر مؤسسة الضمان الاجتماعي أحد أهم ركائز منظومة الحماية الاجتماعية، فإن لها دوراً أساسياً في توفير الحماية لكافة فئات المجتمع من خلال توسيعة الشمول بالضمان كحق إنساني (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2017).

إن للضمان الاجتماعي دوراً مسبقاً في حماية الأفراد وذويهم؛ فهو يوفر التأمين ضد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، ويسهم بتدفقات الدخل مدى الحياة باعتباره إجراءً وقائياً، فإن الضمان الاجتماعي يساعد على تمكين الأفراد والأسرة، وفي حال غياب الضمان الاجتماعي يكون هناك ضعف في تغطية المخاطر الاجتماعية والتقليل من الوقاية أيضاً، وبدون الضمان الاجتماعي سيكون هناك القليل من الخيارات لدى الأفراد من أجل التصدي لأثر دورة الحياة السلبية ومخاطر سوق العمل، يمكن للضمان الاجتماعي أن يساعد الناس على الاستمرار بالعمل والعودة إليه، أو تقليل احتمالات أوشدة المخاطر التي يتعرض لها المؤمن عليهم(ماكينون، 2008).

الإطار النظري

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني

تأسست المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بموجب قانون رقم (30) لسنة 1978 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي وإداري وهي احدى المؤسسات الوطنية التي لاقت الرعاية والدعم من القيادة الهاشمية وقد مرت المؤسسة بمراحل متعددة منذ نشأتها (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2016).

الفئات الخاضعة لأحكام الضمان الاجتماعي

يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي الأردني بصفة إلزامية كل من أكمل سن السادسة عشر دون أي تمييز بسبب الجنس من الفئات التالية: جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل النافذ والأشخاص العاملون غير الخاضعين للتقادع بموجب أحكام قانون التقاعد المدني أو قانون التقاعد العسكري والأشخاص الأردنيون العاملون لدى الهيئات الإقليمية والدولية والبعثات السياسية أو العسكرية العربية أو الإقليمية العاملة في المملكة الأردنية والملحقيات والمرافق الفنية والإقليمية التابعة لها والعاملون لحسابهم الخاص وأصحاب العمل والشركاء المتضامنون في منشآتهم اعتباراً من 1/1/2015 (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2018).

مهام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تسعى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي إلى القيم بالمهام التالية: توفير حياة كريمة للمواطن وأفراد أسرته من خلال تخصيص راتب تقاعدي للمؤمن عليه أو لأفراد أسرته عند استحقاقه وتعزيز برامج الأمن الاجتماعي ودفع مسيرة الإنتاج لدى القطاع الخاص من خلال التشجيع غير المباشر لقوى المؤهلة للعمل عبر ما توفره ببرامج الضمان الاجتماعي من حماية ورعاية، مما يؤدي إلى توطيد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، مد مظلة الضمان الاجتماعي بما يكفل شمول فئات أكبر وتوفير استقرار نفسي ومادي ووظيفي لأكبر عدد ممكن من المؤمن عليهم، والإسهام في إنجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المساهمة في المشروعات الاقتصادية الوطنية الاستراتيجية، تعزيز قيم التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع والمساهمة بتقليل جيوب الفقر من خلال توفير حد أدنى من الدخل للعامل وأسرته والوصول إلى معادلة تتضمن العدالة في توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2017).

الضمان الاجتماعي الأردني في أرقام

بدأت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أعمالها في مطلع عام 1980 متدرجة في شمول المنشآت والعاملين إلى أن وصل عدد المنشآت إلى مطلعها حتى مطلع حزيران من عام 2018 مليون و288 ألف مشترك يعملون لدى أكثر من 50 ألف منشأة من مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تقدم المؤسسة رواتب تقاعدية تصل إلى حوالي 214 ألف متتقاعد بفاتورة تقاعدية شهرية وصلت إلى 82 مليون وخمسين ألف دينار، هذا ووصلت إيرادات المؤسسة التأمينية خلال عام 2018 إلى مليار و711 مليون دينار، في حين كانت نفقاتها التأمينية ملياري و66 مليون دينار، ومن المتوقع أن تتحقق فائضاً تأمينياً في عام 2018 حوالي 645 مليون دينار، هذا وتشعى المؤسسة إلى توسيع مظلة الشمول حيث وصلت مرحلة التغطية القانونية والاجتماعية الشاملة للطبقية العاملة لتصل نسبة التغطية إلى أكثر من 73% من إجمالي المشتغلين في المملكة، و62% من قوة العمل (مشتغلين ومتطلعين)، وفتحت المؤسسة باب الاشتراك اختياري أيضاً للأردنيين غير العاملين في سوق العمل النظامية، والأردنيين المغتربين المقيمين خارج المملكة من أجل تمكينهم من الاستفادة من الحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني، 2018).

المخاطر الاجتماعية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي الأردني

وقد قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014 يمكن إدراج المخاطر التي يغطيها الضمان الاجتماعي في حال حدوث الخطر الاجتماعي المؤمن ضده وهي:

1. العجز والوفاة والشيخوخة.
2. الأمومة.
3. التعطل عن العمل.
4. إصابات العمل وامراض المهنة.
5. التأمين الصحي.

الاخطار التي يتم تغطيتها هي الاربعة الاولى وفق قانون الضمان الاجتماعي الاردني (الجريدة الرسمية المملكة الاردنية الهاشمية، 2014).

الدراسات السابقة

دراسة الكبارتي (2006) بعنوان: "المنافع التأمينية التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي واتجاهات المستفيدين نحوها". وقد تضمنت أهدافها التعرف إلى المنافع التأمينية التي تقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن والتعرف على آراء المستفيدين من هذه المنافع وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبيان للإجابة على تساؤلات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المنافع التأمينية التي تقدمها المؤسسة غير كافية بالإضافة إلى ضرورة إضافة التأمين الصحي إلى المنافع المقدمة من المؤسسة، كما تبين بأن هناك عدم رضى عن تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة، كما توصلت الدراسة إلى وجود رضا عام مابين افراد عينة الدراسة حول الخدمات التأمينية المقدمة من المؤسسة وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق التأمين الطبي كمنفعة بالأخص للمتقاعدين.

دراسة الواسعة (2007) بعنوان: "المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية". وكان من أهدافها دراسة المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية وهي خطر المرض والعجز والوفاة والولادة ومقارنه قانون التأمينات الاجتماعية الجزائري بالقانون المصري بهدف معرفه ما قد حققه هذه القوانين من الغاليات المرجوة وهي توفير الحماية التأمينية للاخاضعين لاحكام هذه القوانين عند تحقق أحد هذه المخاطر بحيث تسعى الدراسة إلى معالجة مشكلة الحاجة والعزز الذي يحدث جراء انقطاع الدخل بالنسبة للمؤمن عليه في حال حدوث أي من الإخطار المضمونه في قوانين التأمينات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن بشكل أساسي، خلصت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة حول مدى نجاح التأمينات الاجتماعية في توفير الحماية التأمينية الازمة للمشترين، توصلت الدراسة إلى ان الطابع للاشتراك بهذه التأمينات هو الطابع الإلزامي والذي يسعى إلى تحقيق النفع العام والمتمثل في تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي .

دراسة المناصير (2009) بعنوان: "تأمين الشيخوخة في ضوء احكام قانون الضمان الاجتماعي". تتلولت هذه الدراسة تأمين الشيخوخة في ضوء احكام قانون الضمان الاجتماعي الاردني والتشريعات المصرية، تم استخدام المنهج المقارن في الدراسة وخلصت الدراسة إلى أن المشرع الاردني اعتمد على نوعين من الانتساب لتأمين الشيخوخة وهما الازامي والاختياري متى تحققت الشروط لذلك بخلاف المشرع المصري الذي شمل جميع فئات المجتمع بصفة إلزامية، كما وتوصلت الدراسة إلى ان تعويضات الدفعة الواحدة لا تتحقق للمؤمن عليهم الحماية التأمينية التي وجد من اجلها الضمان الاجتماعي الاردني.

دراسة الغامدي (2010) بعنوان: "مدى اشباع المستحقات الضمانية للحاجات الأساسية للمستفيدن من منظور الخدمة الاجتماعية". هدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى رضى المستفيدين من صندوق الضمان الاجتماعي عن الخدمات المقدمة وعن نظام المساعدات الشهرية وكذلك التعرف على مدى كفاية معاش الضمان الاجتماعي لأشباع الحاجات الأساسية للمستفيدن في مدينة الرياض، تم استخدام منهج المسح الاجتماعي في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المستحقات المالية للضمان

الاجتماعي غير كافية لتلبية حاجات المستفيدين الأساسية كما وان المستفيدين غير راضيات عن أنظمة الضمان الاجتماعي في إعالة المرأة الفقيرة، أظهرت الدراسة ان هناك جهات أخرى تساند المستفيدين في تلبية حاجاتهم غير الضمان الاجتماعي، بينما الدراسة أن الاجراءات المتتبعة للوصول إلى الخدمة سهلة وميسرة وتحتاج إلى وقت قليل لكن لا تنس بالخصوصية.

دراسة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2010) بعنوان: "نظام الضمان الاجتماعي الاردني في سياق التشريعات والاتفاقيات الدولية". هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نظام الضمان الاجتماعي الاردني والاصلاحات التي تمت مؤخراً والتعرف على مدى توافقها مع التشريعات الدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية منظمة العمل الدولية، تم استخدام المنهج المقارن بالدراسة وتوصلت الدراسة إلى مد مظلة الضمان الاجتماعي لشمول كافة المنشآت التي توظف عاملًا فأكثر مع نهاية عام 2011 وتطبيق تأمينات جديدة مثل تأمين الامومة والتعطل عن العمل والتأمين الصحي وهذا ينسجم مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان، بينما الدراسة ان نظام الضمان الاجتماعي جاء منسجم مع منظمة العمل الدولية من حيث إعانت المرض والشيخوخة وإصابات العمل وإعاقة الوراثة والامومة بالمقابل لم يكن منسجماً من حيث الرعاية الطبية والإعاقة العائلية واخيراً أظهرت الدراسة أن نظام الضمان الاجتماعي لم يظهر اي تباين ما بين الاردنيين وغير الاردنيين من حيث الحقوق والواجبات.

دراسة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2011) بعنوان: "قياس مستوى الوعي التأميني المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي". هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الوعي التأميني لمجتمع متلقى الخدمة والتعرف على دور الاعلام في نشر الوعي التأميني وذلك لإعداد دراسة علمية لقياس الوعي التأميني يمكن الاستفاده منها في تحسين الواقع، ولتحقيق الاهداف تم تطبيق الدراسة على عينة من متلقى الخدمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تم الوصول إليهم من خلال زيارات ميدانية بمساعدة متطوعين من المجلس الأعلى للشباب بالإضافة إلى استماراة صممت لهذه الغاية، حيث تم تعبئة 1352 استماراة تم استخدام الطرق الإحصائية في تحليل البيانات وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن نسبة من سبق لهم المعرفة بالتأمينات الاجتماعية هي 57% من مجتمع الدراسة وكانت الوسيلة الأكثر استخداماً من قبل متلقى الخدمة للمعرفة بالتأمينات الاجتماعية هي البرامج المشاهدة (التلفزيون الاردني تليها الصحف المحلية ومن ثم الموقع الالكتروني والنشرات الصادرة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي). كما وتوصلت الدراسة إلى انخفاض درجة ومستوى رضى متلقى الخدمة نحو كفاية البرامج الموجهة بنشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وكان أكثر انواع التأمينات الاجتماعية معرفة لدى أفراد عينة الدراسة هو تأمين راتب تقاعدي الشيخوخة وجاءت درجة الوعي باهمية التأمينات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة منخفضة، بينما الدراسة أن أكثر الاسباب وراء اختيار متلقى الخدمة الاستقرارية بالمؤسسة من أجل ضمان المستقبل والحصول على راتب تقاعدي، في حين كانت الاسباب وراء اختيار البعض عدم الاستمرار بالمؤسسة بسبب عدم وضوح القانون ورفع سن التقاعد وصعوبة الإجراءات والجهل بالقرارات.

دراسة ابو نصیر والزعبي (2014) بعنوان: "معايير تحديد امراض المهن في قانون الضمان الاجتماعي الاردني". جاءت هذه الدراسة لاظهار دواعي حماية العامل ضد خطر الامراض المهنية خصوصاً مع ظهور العديد من الامراض غير المشمولة بالحماية التأمينية في قانون الضمان الاجتماعي

الأردني وكذلك صعوبة إضافة أي مرض يظهر مستقبلاً لقائمة جدول امراض المهنة، من هنا جاءت الدراسة للبحث عن مفهوم المرض المهني والتعرف على شروط المرض المهني، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد للمشروع الأردني من الاستفادة من العديد من الشروط الرائدة خصوصاً مع صعوبة أثبات المرض المهني، أظهرت الدراسة أن النظام المزدوج في تحديد الإمراض المهني هو الأفضل مابين الانظمه الثلاثة وهي نظام التغطية الشاملة ونظام الجداول ونظام (المزدوج)، كما تبين الدراسة ضرورة الاهتمام بالإجراء الوقائي بالدرجة الأولى.

دراسة علي وأخرون (2014) بعنوان: "العلاقة بين تأقي خدمات الضمان الاجتماعي والوصمة". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة مابين تأقي خدمات الضمان الاجتماعي والوصمة والتعرف على مستوى الخدمات المقدمة من الضمان الاجتماعي، وقد تم استخدام الاستبيان والمقابلة كأدوات للدراسة وتوصلت الدراسة إلى وجود اساعه من قبل العاملين بالضمان الاجتماعي للمستفيدين بالمستفيدين بالإضافة إلى كثرة الشكلي من المستفيدين بسبب تعدد إجراءات حصولهم على الخدمة، كما توصلت الدراسة إلى ان ملائم الحصول عليه من الضمان لا يكفي الاحتياجات الأساسية للمستفيدين من مستلزمات المنزل وتعليم الأبناء والعلاج وفي حالات المرض وبالتالي فإن خدمات الضمان الاجتماعي تتسم بالتدنى، كما أظهرت نتائج الدراسة ان افراد عينه الدراسة يرغبون بالبحث عن مصادر أخرى للدخل لعدم كفاية معاش الضمان لإشباع حاجاتهم الأساسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من المشاعر السلبية التي تصيب المستفيدين نتيجة تأقيهم خدمات الضمان الاجتماعي وبالتالي هناك علاقة عكسية مابين تأقي خدمات الضمان الاجتماعي ومستوى الوصمة لدى المستفيدين.

دراسة البستجي (2016) بعنوان: "أحكام إصابات العمل في قانون الضمان الاجتماعي الأردني". هدفت هذه الدراسة للتعرف على التأمينات الاجتماعية والمخاطر التي تؤمنها في قانون الضمان الاجتماعي الأردني فيما يخص إصابات العمل وإمراض المهنة من الناحية الشخصية والموضوعية، وتوصلت الدراسة إلى أن التشريعات الأردنية التي خضعت منذ بداية ظهور التأمينات الاجتماعية إلى تأمين هذه الفئة من المجتمع من هذا النوع من المخاطر بشكل تدريجي مع التوسع إلى الحماية الممنوحة لها من خلال الإصدارات المتعاقبة لقانون الضمان الاجتماعي.

دراسة البقر (2016) بعنوان: "التعويض عن إصابات العمل في قانون الضمان الاجتماعي الأردني". هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع التعويض عن إصابات العمل في ظل قانون الضمان الاجتماعي الأردني رقم (1) لسنة (2014) بالمقارنة مع قانون التأمينات الاجتماعية الكويتية حيث بحث في هذا النطاق تأمين إصابات العمل من حيث أنواع الإصابات المشمولة بالتحفظية التأمينية وهي الإصابات المباشرة وغير مباشرة والشروط الواجب توافرها لاعتبار الإصابة إصابة عمل، كما وتناولت الدراسة الآثار المترتبة على تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الأردني وقانون التأمينات الاجتماعية الكويتية والتي تتمثل باستحقاق المؤمن عليه المصائب لذاته الحقوق العينية والنقدية نتيجة الاضرار التي لحقت به جراء تعرضه لإصابة عمل.

دراسة الرواوي (2017) بعنوان: "أوضاع على التأمينات الاجتماعية وفق احكام القانون الإمارati والأردني". هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه التشريعات في تأمين المخاطر التي يتعرض لها

الافراد وبيان مدى كفاية وفعالية تم استخدام التحليل المقارن، وتوصلت الدراسة إلى ان نطاق المخاطر الاجتماعية التي يشملها قانون التأمينات الإماراتي هي إصابات العمل العجز والوفاة الشيخوخة، وقد أضاف القانون إلى هذه المخاطر مخاطر التعطل عن العمل والتأمينات الصحية وأوصت الدراسة المشرع الأردني بضرورة تغيير تسمية قانون الضمان الاجتماعي إلى قانون التأمينات الاجتماعية حتى ينسجم مع مضمون المخاطر التي يضمنها القانون.

التعقيب على الدراسات السابقة

ما سبق تبين أن الدراسات التي تناولت موضوع الضمان الاجتماعي ومستوى رضى المشتركين بالضمان الاجتماعي كانت محدودة، لكن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة الذكر أنها تناولت موضوع رضى المشتركين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن المخاطر الاجتماعية التي تعطيها لها هذه المؤسسة من دور كبير في تقديم العديد من الخدمات التأمينية لمنتفعها، ذلك لا بد من دراسة مستوى رضى المشتركين في الضمان الاجتماعي، كما تناولت الدراسة المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها التي تعطيها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في حال تحقق الخطر الاجتماعي المؤمن ضده، حيث ركزت هذه الدراسة على الخطر الاجتماعي باعتباره حثًّا يؤثر على حياة الفرد وأسرته، وبالتالي يكون له آثار سلبية على المجتمع، وتنوع المخاطر التي تناولتها الدراسة فقد تكون هذه المخاطر إنسانية (فيسيولوجية)، مثل: مخاطر العجز والوفاة والشيخوخة والأمومة، وقد تكون هذه المخاطر تتعلق بالعمل والمهن الخطيرة مثل: إصابات العمل والتعطل عن العمل، وتنتج هذه المخاطر عن وجود الشخص المؤمن في بيئه العمل وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تناولت موضوع المخاطر الاجتماعية التي تعطيها مظلة الضمان الاجتماعي، حيث إن غالبية الدراسات التي تناولت الموضوع هي دراسات نظرية وليس ميدانية كما في دراسة الواسعة 2007 وأبو النصر والزعبي، 2014، كما أن الدراسات التي تناولت موضوع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي هي دراسات قانونية أو دراسات مقارنة بين عدة تشريعات وقوانين الضمان الاجتماعي في الدول المختلفة كما في دراسة البقر، 2016، والبستجي، 2016.

مشكلة الدراسة

إن نظام مؤسسة الضمان الاجتماعي يمتاز بـشموله لأعداد كبيرة من العاملين في القطاعين العام والخاص، حيث بلغت أعداد المشتركين لعام 2016 نحو مليون و 227 ألف مؤمن عليه فعال وكان عدد المتقاعدين التراكمي 194 ألف مقاعد (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2016).

وفي منتصف عام 2018 بلغ عدد المشتركين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مليون و 288 ألف مشترك موزعين على أكثر من 50 ألف منشأة في مختلف القطاعات الاقتصادية، هذا ووصلت نسبة التغطية إلى أكثر من 73% من العمال المستغلين في المملكة و 62% من إجمالي قوة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 2018).

وبالنظر إلى هذه الأرقام نلاحظ ارتفاع أعداد المشتركين بالضمان الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع حجم الحماية الاجتماعية التي تتيحها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؛ من خلال تغطية المخاطر

الاجتماعية التي يمكن أن يتعرض لها المشتركون بالضمان الاجتماعي. ومن هنا لابد من التعرف إلى مستوى رضى المشتركين بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدتها وفق قانون الضمان الاجتماعي، ومستوى تغطية هذا القانون في حال تحقق خطر اجتماعي مؤمن ضده سواء كان هذا الخطر المتحقق إنسانياً (فسيولوجي) أو كان خطراً مهنياً يرتبط ببيئة العمل لأن يوجد العامل في بيئة مهنة خطرة مثل وجود في مناجم الفوسفات التي تعتبر مصدر خطر سواء كان هذا الخطر عن طريق إصابات العمل أو عن طريق الإصابة بأحد الأمراض المهنية المختلفة.

من هنا يتضح أن مشكلة الدراسة هي التعرف إلى مستوى رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة كونها دراسة تتعلق بمنظومة الضمان الاجتماعي، وهذه المنظومة لاتعمل بمعزل عن المتغيرات المحيطة، من هنا لابد لمظلة الضمان الاجتماعي العمل على إحداث تغييرات ترقى بمستواها خاصة على صعيد رضى المشتركين، والعمل على الحد من الآثار الناجمة عن المخاطر الاجتماعية على الشخص المؤمن أو أسرته، وبالتالي المجتمع بصفة عامة.

تسهم هذه الدراسة في نشر الوعي المجتمعي حول الأمان الوظيفي وأهمية الضمان الاجتماعي، كما تسهم هذه الدراسة بتزويد المكتبة العلمية بدراسة في مجال خدمات وتأمينات مؤسسة الضمان الاجتماعي، خصوصاً وأن تجربة الضمان الاجتماعي هي تجربة حديثة، فإن المقالات والأبحاث التي تتناولت تلك التجربة قليلة جداً، وتقوم الدراسة بتقديم عدد من التوصيات التي ستعمل على رفع مستوى رضى المشتركين في مظلة الضمان الاجتماعي، وذلك من أجل تعزيز دور المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، كما ستوجه هذه التوصيات إلى أصحاب القرار والمعنيين في هذا المجال من أجل زيادة مستوى الرضى عن الخدمات المعروض بها في مؤسسة الضمان الاجتماعي، والتأمينات التي يكفلها قانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من أجل تقديم مستوى أعلى من التغطية للشخص المؤمن في حال حدوث أي خطر اجتماعي مؤمن ضده.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى ما يلي

1. المخاطر الاجتماعية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي من حيث:
 - أ. المخاطر الإنسانية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي.
 - ب. المخاطر المهنية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي.
2. مستوى رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة عن تغطية المخاطر الإنسانية المؤمن ضدها.
3. مستوى رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي من العاملين في شركة مناجم الفوسفات

الأردنية المساهمة العامة المحدودة عن تغطية المخاطر المهنية المؤمن ضدها.

4. الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مستوى الرضى لدى أفراد عينة الدراسة من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة تبعاً لمتغيرات (الجنس، السن، نوع المهنة، المستوى التعليمي، سنوات الاشتراك بالضمان الاجتماعي).

تساؤلات الدراسة

تعنى هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما المخاطر الاجتماعية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي؟
أ. ما المخاطر الإنسانية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي?
ب. ما المخاطر المهنية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي?
2. ما مستوى رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة عن تغطية المخاطر الإنسانية المؤمن ضدها؟
3. ما مستوى رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة عن تغطية المخاطر المهنية المؤمن ضدها؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الرضى لدى أفراد عينة الدراسة من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة تبعاً لمتغيرات الجنس، والسن، ونوع المهنة، والمستوى التعليمي، وسنوات الاشتراك بالضمان الاجتماعي؟

التعريفات الإجرائية للدراسة

المخاطر الاجتماعية: هي المخاطر التي تغطيها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني، وتؤثر سلباً على المجتمع وتنقسم إلى نوعين من المخاطر وهي المخاطر الإنسانية والمخاطر المهنية.

المخاطر الإنسانية: هي المخاطر التي يمكن أن تتشكل نتيجة عوامل فسيولوجية خاصة بالمؤمن عليهم، وتكون عامة ومشتركة بينهم وهي: العجز والوفاة والشيخوخة والأمومة والتي يتم تغطيتها من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني.

المخاطر المهنية: هي المخاطر التي يتعرض لها المؤمن عليهم بسبب ظروف المهنة التي يعملون فيها وهي: إصابات العمل وأمراض المهنة والتعطل عن العمل والتي يتم تغطيتها من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني.

رضي المشتركين: هو مدى انسجامهم وقبولهم للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من حيث المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها.

المؤسسة: هي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني.

المنشأة: هي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الكمي وكانت الطريقة العامة للدراسة هي المسح الاجتماعي بالعينة الذي يتميز بأنه يستطيع تقديم معلومات عن جماعة معينة في مكان معين في وقت إعداد الدراسة، وهذا يتناسب مع موضوع الدراسة كونه لا يقوم على الوصف فقط وإنما يعتمد على تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تشكل أساساً للتعيم حول مجتمع الدراسة والمجتمعات المشابهة له وبالتالي تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية.

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة وهو شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة فقد تم اختيارها كونها إحدى الشركات الكبرى الموجودة داخل المملكة، وكونها أيضاً تلتزم بكلية بنود وقوانين وتأمينات مظلة الضمان الاجتماعي، وبالتالي تستطيع معرفة مستوى رضى المشتركين بالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال العاملين داخل هذه الشركة، كما أن طبيعة عمل هذه الشركة تتطلب توفير قواعد السلامة والصحة المهنية، كذلك يمكن أن يتعرض العاملون فيها إلى مخاطر وإصابات عمل تحدث داخل مناجم الفوسفات، وأن عدد أفراد مجتمع الدراسة كبير حيث إنه يقارب 3000 موظف، وبالتالي تستطيع القول بأن هذا النوع من الشركات يتاسب وأغراض الدراسة الحالية، وأن الشركات في هذا القطاع تخضع لكافة الامتيازات التأمينية والحقوقية المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

جدول (1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب نوع المهنة.

نوع المهنة	المجموع	العدد	النسبة %
مهندس	2871	236	8
إداري	2871	939	33
فني	2871	1696	59
المجموع	2871	2871	100

شركة مناجم الفوسفات (2017).

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع مشتركى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ولما كان عدد المشتركين كبيراً جداً تم اقتصار هذه الدراسة على مشتركى شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة كونها تخدم أغراض الدراسة ومن هنا يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة من مهندسين وفنيين وإداريين والبالغ عددهم عام 2017 (2871) موظف.

عينة الدراسة

لأغراض هذه الدراسة تم اختيار عينة احتمالية (عشوانية طبقية) من مجتمع الدراسة وهم العاملون

في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، وذلك باستخدام متغير نوع المهنة كطبيعة كون هذا المتغير يخدم أغراض الدراسة التي تعنى بالمخاطر الاجتماعية التي يعطىها الضمان الاجتماعي، ومن ضمنها: المخاطر المتعلقة بالمهن الخطرة وإصابات العمل، وبالتالي تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلات طبقات تبعاً لنوع المهنة تشمل على الإداريين والفنين والمهندسين تم اختيار أفراد عينة الدراسة بصورة منتظمة بالرجوع إلى سجلات الموظفين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وقد تم احتساب حجم عينة الدراسة بالاعتماد على حجم مجتمع الدراسة الكلي (مجموع العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية)، وذلك بالرجوع إلى إطار مجتمع الدراسة والمتمثل بسجلات شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، ولتحديد حجم العينة تمأخذ عينة استطلاعية من العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة تكونت من خمسة وثلاثين موظفاً للتعرف إلى مستوى رضاهم عن مؤسسة الضمان الاجتماعي، وكان من نتائج هذه العينة الصغيرة أن 0.89 من العاملين كانوا راضين عن مؤسسة الضمان الاجتماعي مقابل 0.11 غير راضين، تم الاعتماد على الدرجة المعيارية (1.96) في احتساب حجم العينة بافتراض أن التوزيع كان متماثلاً، وبالتالي كان مستوى الثقة بنتائج الدراسة 95. وبمستوى معنوي 0.05.

معادلة حساب حجم عينة الدراسة:

$$n = \frac{Nz^2(p)(q)}{Nd^2 + z^2(p)(q)}$$

حيث إن الرموز بالمعادلة السابقة تشير إلى ما يلي:

n ← حجم العينة المطلوب

N ← مجموع العاملين في شركة مناجم الفوسفات المساهمة العامة المحدودة

p ← نسبة الراضين عن مظلة الضمان الاجتماعي

q ← نسبة غير الراضين عن مظلة الضمان الاجتماعي

d ← نسبة الخطأ المسموح به

z ← الدرجة المعيارية

$$n = \frac{2871 * 1.96^2 * 0.89 * 0.11}{2871 * 0.05 + 1.96^2 * 0.89 * 0.11} = 143$$

باستخدام معادلة العينات السابقة بلغ حجم العينة المطلوب لغاليات هذه الدراسة 143، تم رفع عدد أفراد العينة إلى 151، وبذلك نصل إلى حجم عينة يتاسب مع كل طبقة من طبقات مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير نوع المهنة، حيث إن نسبة المهندسين كانت قد بلغت 8% من حجم العينة بينما بلغت نسبة الإداريين 33% أما عن نسبة الفنانين فقد بلغت 59% من حجم العينة

جدول (2): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس، السن، الجنسية، المستوى التعليمي، نوع المهنة، مدة الاشتراك بالضمان الاجتماعي.

المتغير	المجموع	السن	الجنسية	نوع المهنة	المستوى التعليمي
ذكر	125				
أنثى	26				
المجموع	151				
أقل من 30	16				
34-35	29				
39-35	11				
44-40	31				
49-45	42				
54-50	15				
59-55	7				
الأردنية	151				
أخرى	3				
المجموع	151				
لا يجيد القراءة والكتابة	1				
أقل من الثانوية العامة	4				
الثانوية العامة	17				
دبلوم متوسط	13				
بكالوريوس	90				
دبلوم عالي فأعلى	26				
المجموع	151				
مهندس	12				
إداري	50				
فني	89				
المجموع	151				
أقل من 5	6				
9-5	32				
14-10	21				
19-15	10				
فأكثر	82				
المجموع	151				

الجدول من عمل الباحثة

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية، فيلاحظ أن نسبة تمثيل الذكور تزيد عن نسبة تمثيل الإناث، حيث بلغت (82.8%) فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (17.2%)، ومن حيث السن نجد أن النسبة الأعلى من أفراد الدراسة تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية 45-49 سنة إذ بلغت (27.8%) ثم جاءت نسبة تمثيلهم في الفئة العمرية 44-45 سنة (20.5%) فيما كانت أدنى نسبة تمثيل للفئة العمرية 55-59 سنة التي بلغت (4.6%).

كما توضح بيانات الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي حيث إن النسبة الأعلى كانت لحملة درجة البكالوريوس والبالغة (59.6%)، وأدنى نسبة تمثيل لمن لا يجيدون القراءة والكتابة والبالغة (0.7%). ومن حيث نوع المهنة نجد أن النسبة الأعلى من القبضيين وبنسبة تمثيل (58.9%)، ثم الإدرايين بنسبة (33.1%)، فيما أدنى نسبة للمهندسين والبالغة (7.9%). وفيما يتعلق بمدة الاشتراك بالضمان الاجتماعي نجد أن النسبة الأعلى اشتراكم 20 سنة فأكثر وبنسبة (54.3%)، فيما أدنى نسبة تمثيل لذوي الاشتراك أقل من 5 سنوات والبالغة (4.0%).

أداة الدراسة

صممت الاستبانة الخاصة بالدراسة بالرجوع إلى أدبيات ودراسات سابقة والإطلاع على القوانين والتأمينات الخاصة بالضمان الاجتماعي، حيث تخدم هذه الاستبانة أهداف الدراسة، وحتى تتمكن من الإجابة عن تساؤلات الدراسة اشتغلت الاستبانة على جزأين رئيسيين: يحتوي الجزء الأول منها على الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة والجزء الثاني يتكون من المحاور المتعلقة برضى المشتركين عن تعطية المخاطر الاجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي، وتم إضافة محور إلى أداة الدراسة يتعلق بخطر الامومة تمت الإجابة عليه من قبل الإناث فقط كونهن المستفيدات من تعطية هذا النوع من المخاطر.

تم توزيع الاستبيانات بصورة عشوائية على العاملين في شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة، وتم توزيع 200 استبيانة كان المردود منها 162 استبيانة تم استثناء 11 استبانة وذلك انقص المعلومات فيها، وحتى تتناسب مع حجم العينة المطلوبة في كل طبقة من طبقات مجتمع الدراسة حيث كان عدد الاستبيانات التي تم تحليلها إحصائياً 151 استبانة.

صدق أداة الدراسة

لتتأكد من صدق الأداة تم عرضها على عدد من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، وتم الأخذ بلاحظاتهم في تعديل بعض الفقرات وإضافة فقرات جديدة أو حذف فقرات موجودة.

ثبات أداة الدراسة

لتتأكد من ثبات أداة الدراسة تم توزيع الاستبيان على عينة من أفراد الدراسة وبعد فاصل زمني مقداره أسبوعين تم إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

تصحيح أداة الدراسة

تم اعتناد النموذج الإحصائي ذي التدرج النسبي؛ بهدف إطلاق الأحكام على المتوسطات الحسابية للقرارات والدرجة الكلية لكل مجال، وذلك بقسمة مدى درجات المقياس (5-1) على ثلاثة مستويات، بحيث تم حساب طول كل فئة وهي: $1.33 = \frac{1}{3}$ وعليه ستكون المستويات على النحو الآتي:

الدرجة	فئة المتوسطات الحسابية
مرتفعة	3.68 فأكثر
متوسطة	3.67-2.34
منخفضة	أقل من 2.34

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضح من خلال نتائج الدراسة المتعلقة برضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الاجتماعية المؤمن ضدها ما يلي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

فيما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية التي تغطيها مظلة الضمان الاجتماعي الأردني؛ فمن خلال الاطلاع على قوانين الضمان الاجتماعي الأردني نجد أن مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني تعمل على تغطية عدد من المخاطر الاجتماعية من خلال جملة من التأمينات الاجتماعية التي نصت عليها قوانين الضمان الاجتماعي الأردني، حيث عملت مؤسسة الضمان الاجتماعي على تغطية نوعين من المخاطر وهما: المخاطر الإنسانية والمخاطر المهنية، وقد شملت المخاطر الإنسانية على خطر العجز والوفاة والشيخوخة والأمومة، أما المخاطر المهنية فهي إصابات العمل والتعطل عن العمل، واتفق ذلك مع دراسة الراوي 2017، التي توصلت إلى أن كلاً من مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني ودولة الإمارات العربية عملت على تغطية مخاطر العجز والوفاة والشيخوخة وإصابات العمل والتعطل عن العمل، وأيضاً نجد توافقاً ما بين هذه الدراسة وما توصلت إليه دراسة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني لعام 2010، التي أظهرت أن نظام الضمان الاجتماعي الأردني عمل على تغطية المخاطر الاجتماعية (العجز والوفاة والشيخوخة وإصابات العمل والتعطل عن العمل).

فيما يتعلق بتغطية خطر إصابات العمل فقد أظهرت دراسة البستجي 2016 إلى أن مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردني تعمل على تغطية خطر إصابات العمل منذ بداية ظهور الضمان الاجتماعي إلى أن توسيع نطاق تغطية الحماية من خلال الإصدارات المترافقية لقوانين الضمان الاجتماعي، وتوصلت دراسة البقوير 2016 إلى استحقاق المؤمن عليه الأردني والكويتي المصاب بإصابة عمل للحقوق العينية والنقدية، ويمكن تقسيم سبب الاهتمام المبكر بتغطية خطر إصابات العمل بأنه يعود إلى انتشار الصناعة والمهن التي يمكن أن تشكل مصدر خطر بالنسبة للعاملين وخصوصاً أن الضمان الاجتماعي ظهر كنظام اجتماعي في البداية مع ظهور الثورة الصناعية.

وفيما يتعلق بتغطية خطر الشيخوخة فقد أظهرت دراسة المناصير 2009 تطبيق الضمان الاجتماعي الأردني نوعين من الانتساب لخطر الشيخوخة، وهما الانتساب الاختياري والإجباري، وتنظر أهمية تغطية خطر الشيخوخة سواء كانت عملية الاشتراك تتم بصورة إجبارية أو اختيارية إلى أن هذه المرحلة العمرية التي يتعرض لها الإنسان تحمل العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية والتي يتطلب التصدي لها، ويكون ذلك من خلال تغطية خطر الشيخوخة.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر الإنسانية (العجز والوفاة والشيخوخة) المؤمن ضدها. (n=151).

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	توفر المؤسسة رواتب تناسب مع الحاجات الأساسية في حالة حدوث العجز.	5	3.58	0.98	متوسطة
2	تعويض الدفعه الواحدة يعتبر من المنافع التأمينية الكافية في حالة العجز.	9	3.25	1.05	متوسطة
3	توفر المؤسسة العناية الطبية لمشتركيها في حالة العجز الكلي أو الجزئي.	6	3.58	1.10	متوسطة
4	يوفر تأمين العجز القدرة للمشتركين على مواجهة الظروف الطارئة في حياتهم.	7	3.51	1.08	متوسطة
5	أشعر بالاطمئنان تجاه المستقبل بسبب اشتراكي في تأمين الشيخوخة.	2	3.66	1.07	متوسطة
6	راتب تقاعد الشيخوخة يلبي حاجاتي.	8	3.38	1.16	متوسطة
7	تقاعد الوفاة يقلل من الآثار السلبية الاقتصادية لورثة المؤمن عليه.	4	3.60	1.04	متوسطة
8	يوفر تأمين الوفاة الحماية الاجتماعية لأسرة المشترك.	1	3.76	1.05	مرتفعة
9	يوفر تأمين الشيخوخة الراحة النفسية للمشتركين.	3	3.63	1.07	متوسطة
الدرجة الكلية					0.78
					3.55

يلاحظ من جدول رقم (3) وجود درجة متوسطة من رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعى عن تغطية المخاطر الإنسانية (العجز والوفاة والشيخوخة) المؤمن ضدها بمتوسط إجابات (3.55) وانحراف معياري (0.78)، وعلى مستوى فقرات بعد نلاحظ أن جميعها جاءت بدرجة رضى متوسطة باستثناء الفقرة رقم (8) التي جاءت بدرجة رضى مرتفعة بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (1.05)، والتي تنص على "يوفر تأمين الوفاة الحماية الاجتماعية لأسرة المشترك". فيما كانت أدنى درجات الرضى على الفقرة رقم (2) بمتوسط إجابات (3.25) وانحراف معياري (1.05) وبدرجة رضى متوسطة، والتي تنص على "تعويض الدفعة الواحدة يعتبر من المنافع التأمينية الكافية في حالة العجز".

مما سبق نجد أن درجة الرضى عن تغطية خطر العجز والوفاة والشيخوخة كانت متوسطة وكانت أعلى درجة رضى في ما يتعلق بخطر الوفاة، حيث يرى أفراد الدراسة أن تأمين الوفاة يوفر الحماية الاجتماعية لأسرة المشترك، حيث إن راتب تقاعد الوفاة يعمل على تخفيف الآثار السلبية الاقتصادية الناتجة عن وفاة المعيل وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحقيق الحماية لأسرة المؤمن عليه، بالأخص إذا كان المشترك الذي استحق راتب تقاعد الوفاة هو المعيل الوحيد لأسرته وأظهرت الدراسة أن أدنى درجات الرضى كانت حول خطر العجز حيث يرى أفراد الدراسة أن تعويض الدفعة الواحدة لا يعتبر من المنافع التأمينية الكافية في حالة العجز، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن هذا التعويض يصرف لمدحه واحدة دون وجود مصدر دخل مستمر، كأن يكون هناك راتب يتلقاه المؤمن عليه في حالة العجز، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة المناصير 2008 التي ترى أن تأمين الدفعة الواحدة لا يوفر الحماية التأمينية التي وجد من أجلها الضمان الاجتماعي.

إن المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي لديهم رضى عن رواتب الشيخوخة والعجز والوفاة بحيث إنها تلبي حاجاتهم، ولكن هذه الدراسة اختلفت مع دراسة الغامدي 2010 التي توصلت إلى أن الرواتب والمخصصات المالية غير كافية لتلبية حاجات المستفيدين في المملكة العربية السعودية من نظام الضمان الاجتماعي، وأظهرت دراسة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 2011 زيادة الرواتب المستحقة للحد من الفقر أيضاً أظهرت دراسة علي وأخرون 2014 إلى أن رواتب الضمان الاجتماعي تلبي الحاجات الأساسية للمستفيدين.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تعطية المخاطر الإنسانية (الأمومة) المؤمن ضدها. (n= 26).

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة
مرتفعة	1.05	3.78	4	يصرف للمؤمن عليها بدل أجر أثناء إجازة الأمومة	1
مرتفعة	0.66	3.85	2	يوفر تأمين الأمومة الآمان الوظيفي للمرأة العاملة عند الولادة.	2
مرتفعة	0.89	3.78	5	يوفر تأمين الأمومة حماية للمولود.	3
مرتفعة	0.87	3.93	1	يعمل تأمين الأمومة على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.	4
متوسطة	1.15	3.63	6	يوفر هذا التأمين رعاية صحية بعد الولادة للمؤمن عليها.	5
متوسطة	1.11	3.33	7	يتم إبعاد المؤمن عنها عن الأشغال المتube أثناء الحمل.	6
مرتفعة	1.10	3.85	3	تنقاضى المؤمن عليها الحامل كامل الأجر طيلة فترة الحمل.	7
مرتفعة	0.70	3.74	---	الدرجة الكلية	

يلاحظ من جدول رقم (4) وجود درجة مرتفعة من رضي المشتركات بمظلة الضمان الاجتماعي عن تعطية المخاطر الإنسانية (الأمومة) المؤمن ضدها بمتوسط إجابات (3.74) وانحراف معياري (0.70)، وعلى مستوى فقرات البعد نلاحظ أن خمساً منها جاءت بدرجة رضي مرتفعة، وفقرتين بدرجة رضي متوسطة. حيث كانت أعلى درجات الرضى على الفقرة رقم (4) التي جاءت بدرجة رضي مرتفعة بمتوسط حسابي (3.93) وانحراف معياري (0.87) والتي تنص على "يعمل تأمين الأمومة على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل". فيما كانت أدنى درجات الرضى على الفقرة رقم (6) بمتوسط إجابات (3.33) وانحراف معياري (1.11) وبدرجة رضي متوسطة والتي تنص على "يتم إبعاد المؤمن عنها عن الأشغال المتube أثناء الحمل".

نلاحظ أن هناك درجة رضي مرتفعة من قبل المشتركات بالضمان الاجتماعي حول تعطية هذا الخطر، والذي يعمل بدوره على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وبالتالي يحقق النشاط الاقتصادي واتفاقت هذه النتيجة مع دراسة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني 2011، وبالتالي يمكن القول بأن تفعيل تأمين الأمومة يعمل على تلبية حاجات المؤمن عليها في أثناء إجازة الأمومة كما يؤدي إلى تفعيل دورها داخل المجتمع، وتؤدي تعطية هذا النوع من المخاطر إلى تحقيق الآمان الوظيفي للمؤمن عليها، كونه يوفر لها القدرة على الانقطاع عن العمل بصورة رسمية ضمن قوانين وأنظمة الضمان الاجتماعي مع الحصول على كامل أجرها وتوفير الرعاية الصحية لها وللمولود، وتوصلت الدراسة

إلى أن أقل درجات الرضى حول تغطية خطر الأمومة هو عدم إبعاد المؤمن عليها الحامل عن الأشغال المتube أثناء فترة الحمل هذا بدوره يؤثر على صحتها الصحية.

النتائج المتعلقة بسؤال الرؤاسة الثالث

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر المهنية (التعطل عن العمل) المؤمن ضدها. (n= 151).

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة
متوسطة	0.96	3.38	1	يصرف بدل التعطل خلال فترة مناسبة من تاريخ تقديم الطلب.	1
متوسطة	0.97	3.11	4	صرف تعويض التعطل عن العمل ثلاثة مرات طيلة فترة الاشتراك كافية.	2
متوسطة	1.00	3.38	2	يوفر تأمين التعطل عن العمل الحماية الاقتصادية بصورة مؤقتة لحين الحصول على عمل.	3
متوسطة	0.91	3.15	3	إجراءات الحصول على تعويض التعطل عن العمل سهلة ومبسورة.	4
متوسطة	0.78	3.26	--	الدرجة الكلية	

يلاحظ من جدول رقم (5) وجود درجة متوسطة من رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر المهنية (التعطل عن العمل) المؤمن ضدها بمتوسط إجابات (3.26) وانحراف معياري (0.78)، وعلى مستوى فقرات البعد نلاحظ أن جميعها جاءت بدرجة رضى متوسطة، وكانت أعلى درجات الرضى على الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.96) والتي تنص على "يصرف بدل التعطل خلال فترة مناسبة من تاريخ تقديم الطلب". فيما كانت أدنى درجات الرضى على الفقرة رقم (2) بمتوسط إجابات (3.11) وانحراف معياري (0.97) والتي تنص على "صرف تعويض التعطل عن العمل ثلاثة مرات طيلة فترة الاشتراك كافية".

وفيما يتعلق بخطر التعطل عن العمل فقد كانت درجة الرضى عن تغطية هذا النوع من المخاطر متوسطة، وكانت أعلى درجات الرضى فيما يتعلق بصرف بدل التعطل عن العمل خلال فترة زمنية مناسبة، وهذا يدل على أن الإجراءات داخل المؤسسة تعتبر سهلة ومبسورة بخصوص تغطية خطر التعطل عن العمل، بالمقابل نجد أن أدنى درجات الرضى كانت عن عدد مرات صرف تعويض التعطل عن العمل لذلك يجب زيادة هذه المرات بحيث تزيد على ثلاثة مرات طيلة فترة الاشتراك المؤمن عليه بالضمان الاجتماعي.

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لرضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تعطية المخاطر المهنية (إصابات العمل والأمراض المهنية) المؤمن ضدها. (n= 151).

رقم الفقرة	الفقرة	الرتبة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	توفر المؤسسة برامج تدريبية للوقاية من المخاطر المهنية المختلفة.	22	3.11	1.10	متوسطة
2	توفر داخل المنشأة معدات السلامة البنية للوقاية من الأضرار الجسمانية المختلفة.	8	3.44	1.03	متوسطة
3	يتم مواكبة المستجدات عند التدريب على الوقاية من مخاطر العمل عند استخدام آلات جديدة على سبيل المثال.	13	3.29	0.98	متوسطة
4	في حال حدوث المخاطر المهنية يتم السيطرة عليها والحد من تنايمها.	10	3.39	1.01	متوسطة
5	الأمراض المهنية التي يغطيها الضمان الاجتماعي شاملة.	18	3.19	0.94	متوسطة
6	بيئة العمل صحية وآمنة.	6	3.46	1.02	متوسطة
7	يوجد أطباء متخصصون في موقع العمل.	3	3.50	1.12	متوسطة
8	الرعاية الصحية المقدمة في حال حدوث إصابات العمل كافية.	2	3.67	0.93	متوسطة
9	يتعامل العاملون بمؤسسة الضمان الاجتماعي مع المشتركين بصورة جيدة عند التقدم للحصول على البدلات اليومية بسبب إصابة العمل.	1	3.68	0.96	مرتفعة
10	سهولة الحصول على التعويضات المستحقة بسبب إصابة العمل.	12	3.32	0.90	متوسطة
11	تقدم المؤسسة البرامج التأهيلية المناسبة للمصابين.	24	2.95	0.94	متوسطة
12	يتم الحصول على التعويضات المتعلقة بحوادث الطرق في أثناء الذهاب إلى العمل والعودة منه بكل سهولة.	14	3.28	0.91	متوسطة

...تابع جدول رقم (6)

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة
متوسطة	0.94	3.26	16	يحصل المؤمن عليه على رعاية صحية مناسبة في حال تعرضه لحادث طريق.	13
متوسطة	0.91	3.46	7	تتكلف مؤسسة الضمان بتكاليف الإقامة بالمستشفى في حالة إصابة العمل.	14
متوسطة	0.89	3.40	9	تتكلف المؤسسة بتكاليف نقل المصاب من مكان الإصابة إلى مكان المعالجة.	15
متوسطة	0.82	3.20	17	توفر المؤسسة المعينات الازمة مثل الأطراف الاصطناعية في حالة إصابة العمل.	16
متوسطة	0.90	3.19	20	البدلات اليومية المقدمة من المؤسسة في حالة إصابة العمل كافية.	17
متوسطة	1.02	3.13	21	تعتبر إجراءات اللجان الطبية للحصول على التعويضات بسبب إصابة العمل سهلة ومبكرة.	18
متوسطة	1.04	3.28	15	تتابع المؤسسة أسباب إصابات العمل وتعلل على تقديم الحلول المناسبة لها.	19
متوسطة	0.86	3.48	5	تقديم الرعاية الصحية للمصاب حتى الشفاء التام أو ثبوت حالته الصحية.	20
متوسطة	1.06	3.50	4	توفر الإسعافات الأولية داخل المنشآة.	21
متوسطة	1.10	3.19	19	يتم تزويذ العاملين بالأمراض المهنية التي يغطيها الضمان بصورة مستمرة.	22
متوسطة	1.03	3.11	23	تقوم المؤسسة بعمليات تفتيش على المنشآة للتتأكد من الالتزام بشروط السلامة والصحة المهنية.	23
متوسطة	1.01	3.36	11	تقوم المؤسسة بالتحقيقات في حالات إصابة العمل للتأكد من أسبابها.	24
الدرجة الكلية					
0.66					

يلاحظ من جدول رقم (6) وجود درجة متوسطة من رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر المهنية (إصابات العمل والأمراض المهنية) المؤمن ضدها بمتوسط إجابات

(3.33) وانحراف معياري (0.66)، وعلى مستوى فقرات البعد نلاحظ أن جميعها جاءت بدرجة رضى متوسطة باستثناء الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.96) بدرجة رضى مرتفعة والتي تنص على "يتعامل العاملون بمؤسسة الضمان الاجتماعي مع المشتركين بصورة جيدة عند التقدم للحصول على البدلات اليومية بسبب إصابة العمل". فيما كانت أدنى درجات الرضى على الفقرة رقم (11) بمتوسط إجابات (2.95) وانحراف معياري (0.94) والتي تنص على "تقدم المؤسسة البرامج التأهيلية المناسبة للمصابين".

نلاحظ أن رضى المشتركين بمظلة الضمان الاجتماعي عن تغطية المخاطر المهنية فيما يتعلق بإصابات العمل وحوادث الطريق كانت متوسطة، وكانت أعلى درجات الرضى بخصوص تغطية إصابات العمل تتعلق بتعامل العاملين في المؤسسة مع المشتركين بصورة إيجابية، بينما كان أدنى درجات الرضى يتعلق ببند تقديم البرامج التأهيلية المناسبة للمصابين، وأختلفت هذه الدراسة مع دراسة الكباريتي 2006 والتي أظهرت عدم رضى المشتركين بالضمان الاجتماعي الأردني عن تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، وبينت الدراسة الحالية أن هناك رضى لدى المشتركين عن البرامج الوقائية وإجراءات السلامة والصحة المهنية وهذا ما توصلت إليه دراسة أبو نصير والزعبي 2014، وهو ضرورة الاهتمام بالإجراءات الوقائية للحد من إصابات العمل.

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرابع

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية ونتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة وفقاً للجنس. (n= 151).

الدالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة (ت) المحسوبة	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	البعد/المتغير
0.642	150	0.465	3.56	125	ذكور	العجز والوفاة والشيخوخة
			3.48	26	إناث	
0.973	150	0.034	3.25	125	ذكور	التعطل عن العمل
			3.26	26	إناث	
0.574	150	0.563	3.31	125	ذكور	إصابات العمل والأمراض المهنية
			3.39	26	إناث	

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 (٥٪).

يلاحظ من جدول رقم (7) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (≤ 0.05) في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تُعزى لمتغير الجنس، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة (0.465، 0.034، 0.563) على التوالي والدلائل الإحصائية لها (0.642، 0.973، 0.574) وجميعها أعلى من الحد الأعلى لمستوى الخطأ الذي يعتبر عنده وجود فروق جوهريّة وباللغة قيمة (0.05).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية وفقاً للسن. (n= 151).

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	السن	البعد/المتغير
0.81	3.49	16	أقل من 30	العجز والوفاة والشيخوخة
0.76	3.33	29	30-34	
0.69	3.88	11	35-39	
0.63	3.48	31	40-44	
0.94	3.57	42	45-49	
0.74	3.89	15	50-54	
0.42	3.52	7	55-59	
0.69	3.41	16	أقل من 30	التعطل عن العمل
0.81	3.12	29	30-34	
0.70	3.20	11	35-39	
0.57	3.43	31	40-44	
0.99	3.08	42	45-49	
0.56	3.43	15	50-54	
0.47	3.43	7	55-59	
0.73	3.40	16	أقل من 30	إصابات العمل والأمراض المهنية
0.78	3.05	29	30-34	
0.57	3.54	11	35-39	
0.50	3.39	31	40-44	
0.74	3.29	42	45-49	
0.48	3.50	15	50-54	
0.37	3.50	7	55-59	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (8) وجود فروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تبعاً لمتغير السن، ولاختبار دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالات الفروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) وفقاً لمتغير السن.

الدالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد/المتغير
0.294	1.232	0.751	6	4.504	بين المجموعات	العجز والوفاة والشيخوخة
		0.610	144	87.784	داخل المجموعات	
			150	92.288	الكلي	
0.396	1.050	0.627	6	3.764	بين المجموعات	التعطل عن العمل
		0.598	144	86.044	داخل المجموعات	
			150	89.809	الكلي	
0.230	1.372	0.593	6	3.558	بين المجموعات	إصابات العمل والأمراض المهنية
		0.432	144	62.248	داخل المجموعات	
			150	65.806	الكلي	

* الفروق ذات دلالة إحصائية مستوى الدلالة ≤ 0.05

يتضح من جدول رقم (9) عدم وجود فروق دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تُعزى لمتغير السن، حيث بلغت قيم (ف) المحسوبة (1.232، 1.050، 1.372) والدلالات الإحصائية لها (0.294، 0.396، 0.230) وجميعها أعلى من الحد الأعلى لمستوى الخطأ الذي يعتبر عنده وجود فروق جوهرية والبالغة قيمته (0.05).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرضا عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية وفقاً للمستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى التعليمي	البعد/المتغير
0.90	3.31	22	ثانوية عامة فأقل	العجز والوفاة والشيخوخة
0.97	3.77	13	دبلوم متوسط	
0.75	3.52	90	بكالوريوس	
0.66	3.72	26	دبلوم عالي فما فوق	
1.03	3.11	22	ثانوية عامة فأقل	
0.43	3.65	13	دبلوم متوسط	
0.70	3.22	90	بكالوريوس	
0.87	3.31	26	دبلوم عالي فما فوق	
0.75	3.27	22	ثانوية عامة فأقل	إصابات العمل والأمراض المهنية
0.48	3.54	13	دبلوم متوسط	
0.67	3.27	90	بكالوريوس	
0.64	3.47	26	دبلوم عالي فما فوق	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (10) وجود فروق في الرضا عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تبعاً للمستوى التعليمي، ولاختبار دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالات الفروق في الرضا عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

الدالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد/المتغير
0.231	1.448	0.883	3	2.650	بين المجموعات	العجز والوفاة والشيخوخة
		0.610	147	89.638	داخل المجموعات	
		150	92.288		الكلي	
0.210	1.526	0.904	3	2.712	بين المجموعات	التعطل عن العمل
		0.592	147	87.097	داخل المجموعات	
		150	89.809		الكلي	
0.327	1.162	0.508	3	1.524	بين المجموعات	إصابات العمل والأمراض المهنية
		0.437	147	64.282	داخل المجموعات	
		150	65.806		الكلي	

* الفروق ذات دلالة إحصائية مستوى الدلالة < 0.05

يتضح من جدول رقم (11) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تُعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيم (ف) المحسوبة (1.448، 1.526، 1.162) والدلالات الإحصائية لها (0.231، 0.210، 0.327) وجميعها أعلى من الحد الأعلى لمستوى الخطأ الذي يعتبر عنده وجود فروق جوهرية والبالغة قيمته (0.05).

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية وفقاً لنوع المهنة.

الاتحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع المهنة	البعد/المتغير
0.69	3.65	12	مهندس	العجز والوفاة والشيخوخة
0.77	3.64	50	إداري	
0.81	3.35	89	فني	
0.56	3.10	12	مهندس	التعطل عن العمل
0.79	3.35	50	إداري	
0.78	3.13	89	فني	
0.68	3.27	12	مهندس	إصابات العمل والأمراض المهنية
0.60	3.49	50	إداري	
0.68	3.05	89	فني	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (12) وجود فروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تبعاً لنوع المهنة، ولاختبار دالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول (13): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالات الفروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) وفقاً لمتغير نوع المهنة.

الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد/المتغير
0.099	2.348	1.419	2	2.839	بين المجموعات	العجز والوفاة والشيخوخة
		0.604	148	89.449	داخل المجموعات	
			150	92.288	الكتي	
0.227	1.499	0.892	2	1.783	بين المجموعات	التعطل عن العمل
		0.595	148	88.025	داخل المجموعات	
			150	89.809	الكتي	
*0.001	7.608	3.068	2	6.135	بين المجموعات	إصابات العمل والأمراض المهنية
		0.403	148	59.671	داخل المجموعات	
			150	65.806	الكتي	

* الفروق ذات دلالة إحصائية مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$)

يتضح من جدول رقم (13) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الرضى عن تغطية المخاطر المهنية المتعلقة بإصابات العمل والأمراض المهنية تُعزى لمتغير نوع المهنة، حيث بلغت قيم (ف) المحسوبة (7.608) والدلالات الإحصائية لها (0.001) وهي أدنى من الحد الأعلى لمستوى الخطأ الذي يعتبر عنده وجود فروق جوهرية والبالغة قيمته (0.05)، فيما لم تثبت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية المتعلقة بالعجز والوفاة والشيخوخة والرضى عن تغطية المخاطر المهنية المتعلقة بالتعطل تُعزى لمتغير نوع المهنة، حيث بلغت قيم (ف) المحسوبة (2.348) والدلالات الإحصائية لها (0.099)، (1.499). ولاختبار دلالة الفروق بين أنواع المهن الثلاثة تم استخدام اختبار شيفيه للاختبارات البعيدة:

جدول (14): نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعيدة لاختبار دلالة الفروق في الرضى عن تغطية المخاطر المهنية (إصابات العمل والأمراض المهنية) بين فئات نوع المهنة.

الدلالة الإحصائية	متوسط الاختلاف	نوع المهنة (ب)	نوع المهنة (أ)	البعد/المتغير
0.553	-0.213	إداري	مهندس	إصابات العمل والأمراض المهنية
0.550	0.223	فني		
0.553	0.213	مهندس		
*0.001	0.437	فني		
0.550	-0.223	مهندس		
*0.001	-0.437	إداري		

* الفروق ذات دلالة إحصائية مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$.

يلاحظ من نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعيدة وجود فروق دالة إحصائية في الرضى عن تغطية المخاطر المهنية المتعلقة بإصابات العمل والأمراض المهنية بين الفنيين والإداريين ولصالح الإداريين.

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية وفقاً لمدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدة الاشتراك بالسنوات الكاملة	البعد/المتغير
0.85	3.50	6	أقل من 5	العجز والوفاة والشيخوخة
0.78	3.57	32	9-5	
0.84	3.48	21	14-10	
0.93	3.60	10	19-15	
0.77	3.55	82	فأكثر 20	

تابع جدول رقم (15) ...

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدة الاشتراك بالسنوات الكاملة	البعد/المتغير
1.05	3.29	6	أقل من 5	التعطل عن العمل
0.67	3.43	32	9-5	
0.84	3.07	21	14-10	
0.89	3.53	10	19-15	
0.76	3.20	82	فأكثر 20	
1.07	3.32	6	أقل من 5	
0.72	3.23	32	9-5	
0.67	3.29	21	14-10	
0.76	3.35	10	19-15	
0.60	3.37	82	فأكثر 20	

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (15) عدم وجود فروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تبعاً لمدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، ولاختبار دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول (16): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالات الفروق في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والتعطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) وفقاً لمتغير مدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي.

الدالة الإحصائية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	البعد/المتغير
0.993	0.060	0.038	4	0.152	بين المجموعات	العجز والوفاة والشيخوخة
		0.631	146	92.136	داخل المجموعات	
			150	92.288	الكتل	
0.347	1.125	0.672	4	2.686	بين المجموعات	التعطل عن العمل
		0.597	146	87.123	داخل المجموعات	
			150	89.809	الكتل	
0.880	0.296	0.132	4	0.530	بين المجموعات	إصابات العمل والأمراض المهنية
		0.447	146	65.276	داخل المجموعات	
			150	65.806	الكتل	

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من جدول رقم (16) عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الرضى عن تغطية المخاطر الإنسانية والمهنية (العجز والوفاة والشيخوخة، والت العطل عن العمل، وإصابات العمل والأمراض المهنية) تُعزى لمتغير مدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، حيث بلغت قيم (ف) المحسوبة (0.060، 0.296، 1.125، 0.060) والدلالات الإحصائية لها (0.993، 0.347، 0.880) وجميعها أعلى من الحد الأعلى لمستوى الخطأ الذي يعتبر عنده وجود فروق جوهرية والبالغة قيمته (0.05).

يمكن تقسيم عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي ومدة الاشتراك بالضمان الاجتماعي إلى التشابه الكبير ما بين أفراد الدراسة من النواحي الثقافية والخصائص النوعية كالمستوى التعليمي ومكان الإقامة ومستوى الدخل.

بيّنت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير نوع المهنة لصالح الإداريين على الفئتين فيما يتعلق بالرضى عن تغطية خطر إصابات العمل والأمراض المهنية ، ولعل ذلك يعود إلى أن الإداريين يكونون أقل عرضة للمخاطر المهنية من الفئتين الذين يكونون أكثر عرضة للمخاطر المهنية بسبب ظروف العمل وب بيته.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة مد مظلة الضمان الاجتماعي الأردني لتشمل خطر المرض، العادي؛ وذلك من خلال تفعيل التأمين الصحي المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي الأردني.
2. العمل على مد مظلة الضمان الاجتماعي الأردني فيما يتعلق بخطر الشيخوخة، وذلك من خلال منح كبار السن امتيازات أخرى غير راتب تقاعده الشيخوخة مثل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والترفيهية لهم.
3. ضرورة العمل على زيادة المبالغ المستحقة للتأمين الدفعية الواحدة في حالة العجز والوفاة والشيخوخة لمساعدة المشتركين للحصول على أكبر قدر ممكن من الحماية الاجتماعية.
4. تسهيل إجراءات اللجان الطبية المنعقدة للتحقيق من إصابات العمل التي يتعرض لها المؤمن عليهم.
5. مد مظلة الضمان الاجتماعي من خلال اشتراك أكبر عدد من الأردنيين العاملين في القطاع العام في تأمين الأمومة والت العطل عن العمل.
6. العمل على زيادة عدد مرات صرف بدل الت العطل عن العمل بحيث تصبح أكثر من ثلاثة مرات طيلة فترة الاشتراك بالضمان الاجتماعي.
7. العمل على اتخاذ إجراءات الوقائية لحد من المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها العاملون في شركة مناجم الفوسفات الأردنية.
8. العمل على زيادة البرامج التأهيلية للمشتركين الذين تعرضوا إلى إصابات عمل.

9. ضرورة القيام بالأبحاث والدراسات المختلفة في مجال الضمان الاجتماعي حتى تسهم نتائج هذه الدراسات في رسم السياسات المتعلقة بجوانب الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

المراجع العربية

- ابونصیر، مالک. والزعني، مهند. (2014). معايير تحديد امراض المهنة في قانون الضمان الاجتماعي الاردني دراسة مقارنة. *المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية*. الاردن. 6(2). 214-177
- البستجي، ياسر. (2016). احكام إصابات العمل في قانون الضمان الاجتماعي الاردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الاسلامية، عمان، الاردن.
- الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية. (2014). قانون الضمان الاجتماعي الاردني، عمان، الاردن.
- البقر، كريمة. (2016). التعريف عن إصابات العمل في قانون الضمان الاجتماعي الأردني مقارنة مع قانون التأمينات الاجتماعية الكويتي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية. عمان، الأردن.
- الرواى، مظفر. (2017). ضوابط على التأمينات الاجتماعية وفقاً لأحكام القانونيين الاماراتي والاردني، دفاتر السياسة والقانون. (16). 184-165.
- شركة مناجم الفوسفات. (2017). التقرير السنوي، عمان، الأردن.
- علي، سحر. ومجدى، إمام. وزيتون، أحمد. (2014). العلاقة بين تلقى خدمات الضمان الاجتماعي والوصمة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والت نفسية. 3 (3). 343-307.
- الغامدي، سارة. (2010). مدى اشباع المخصصات الضمانية للاحجاج الاساسية من المستفيدين من منظور الخدمة الاجتماعية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، السعودية.
- الكباريتي، جهاد. (2006). المنافع التأمينية التي تقدمها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي واتجاهات المستفيدين نحوها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- ماكينون، روبي. (2008). الضمان الاجتماعي النشط إطار لتجهيز التغيير وتوسيع نطاق التغطية، *المجلة الدولية للتأمينات الاجتماعية (الإصدار العربي)*- السعودية، (21)، 144-125.
- المناصير، محمد. (2009). *تأمين الشيروخة في ضوء احكام قانون الضمان الاجتماعي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2010). نظام الضمان الاجتماعي الاردني في سياق التشريعات والاتفاقيات الدولية. عمان، الأردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2011). قياس مستوى الوعي التأميني المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. عمان، الأردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2016). الخطة الاستراتيجية 2017-2019. عمان، الاردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2016). ماذ تعرف عن الضمان الاجتماعي؟. عمان،

- الاردن.
 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2017). دليل خدمات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
 2017. عمان، الاردن.
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (2018). نشرة إخبارية بورصة شهرية 1 حزيران 2018،
 عمان، الاردن.
- الواسعة، زرارة. (2007). المخاطر المضمونة في قانون التأمينات الاجتماعية، أطروحة
 دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسطنطينية، الجزائر، الجزائر.

References (Arabis & English)

- Abu Nseir, Malek. & Zoubi, Muhamad. (2014). Criteria for determining occupational diseases in the Jordanian social security law: a comparative study, *Jordanian Journal of Law and Political Science*, Jordan. 6(2). 177-214.
- AL-Buqur, Karimah. (2016). *Compensation for Work Injuries in the Jordanian Social Security Law Compared with the Kuwaiti Social Insurance Law*. Unpublished Master thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- AL-Kabarati, Jihad. (2006). *The Insurance Benefits Provided by the Social Security Corporation & the Beneficiaries' Attitude Towards them*, Unpublished Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.
- AL-Bustanji, Yasser. (2016). *Provisions of Work Injuries in the Jordanian Social Security Law*. Unpublished Doctoral Dissertation, University of Islamic Sciences و Amman, Jordan.
- Al-Ghamdi, Sarah. (2010). *The Extent of Insurance Allocation Satisfying the Basic Needs of Female Beneficiaries from Social Security Perspective*. Unpublished Master Thesis, Imam Mohammed Bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia.
- Ali, Sahar. Majdi, Imam. & Zeitoun, Ahmad. (2014). The Relationship between Receiving Social Security Services and Stigma. *Fayoum University Journal of Educational and Psychological Sciences*, 3 (3). 307 – 343.

- AL-Manaseer Mohammed. (2009). *Old Age Insurance in light of the provisions of Social Security Law*. Unpublished Master thesis, Amman Arab University, Amman, Jordan.
- AL-Rawi, Mudhaffar. (2017). Lights on Social Insurance in Accordance with the Emirati and Jordanian laws. *Journal of Politic and Law*. (16). 165 -184.
- Al-Wase'ah, Zararah. (2007). *Insured Risks in Social Insurance Law*, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Mentouri Constantine, Algeria, Algeria.
- Mackinon, Roudi. (2008). Active Social Security to Direct Change and Extend Coverage Scope. *International Journal for Social Insurance (Arabic Version)*. Saudi Arabia, (21), 125 – 144.
- Official Gazette of the Hashemite Kingdom of Jordan. (2014). *The Jordanian Social Security Law*, Amman, Jordan.
- Phosphate Mining Company. (2017). *Annual Report*, Amman, Jordan.
- Social Security Corporation. (2010). *Jordanian Social Security Bylaw in the Context of International Legislation and Conventions*, Amman Jordan.
- Social Security Corporation. (2011). *Assessment of Insurance Awareness level at Social Security Corporation*, Amman, Jordan.
- Social Security Corporation. (2016). *Strategic Plan, 2017-2019*, Amman, Jordan.
- Social Security Corporation. (2016). *What do you Know About Social Security?* Amman, Jordan.
- Social Security Corporation. (2017). *Social Security Corporation Service Manual, 2017*, Amman, Jordan.
- Social Security Corporation. (2018). *Monthly Periodical News Publication 1st of June, 2018*, Amman, Jordan.